قضية الغدير نص المشروعية وتشوهات المدون التاريخي

• أ.د. عبد الأمير كاظم زاهد

المقدمة:

ليس من العسير تفهم مقولة ترى ان التاريخ المعرفي لأمة المسلمين وثقافتهم قد خضع لهيمنة سلطات الدول المتعاقبة، بعد وفاة النبي ﷺ إذ فرض على مدوناته الفكرية أن تعبر عن مقاصده السياسية فاتسمت النصوص (بالتموضع)[١]، وسرى ذلك إلى توثيق الحدث او نقله، او توصيفه، في عموم ما نقل عن التطورات المدونة بعد عصر الرسالة. لقد تعرض التراث الى مؤثرات الأوضاع السياسية بل تعرضت عموم ثقافة النص وتفسيره إلى مجهودات كبيرة اعتمد بعضها التأويل، كوسيلة من وسائل التشويش على النص وعلى مراميه الحقيقية سواء أكان النص المؤول ((نص الوحي) أو ((النص التاريخي الموثق لحادثه تاريخية))، وامتد ذلك إلى علم الرجال ((الجرح والتعديل))[٢] ومعايير التوثيق والتخريج التي صيغت في ثقافتنا على أسس تعبر عن مصالح الهيمنات السياسية لقوى ما بعد السقيفة، وكمثال على ذلك (حادثة الغدير) التي حاول جمع كبير من المرتبطين بالسلطات أن يطمس الخبر نهائياً[٣] فيكون ذلك دافعاً لابن جرير الطبري الشيعي[٤] أن يكتب كتابين في إثبات الواقعة.

بيد أن صراحة النص القرآني في سورة المائدة في قوله تعالى: ((يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل ما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس))[٥] وفي قوله إكمال الدين وإتمام النعمة[٦]، وتضافر الأحاديث النبوية التي تشهد بأفضلية علي عليه السلام[٧] واحتجاج اثنا عشر صحابياً على أبي بكر بنص الغدير وطلب الإمام علي عليه السلام من الناس في أثناء خلافته أن يشهدوا للتاريخ لاسيما من حضر (بيعة الغدير) فشهد من جمع منهم أو حوالي ستة عشر نفراً ذكر الألباني منهم عشرة،

ما رواه حديث الغدير / الصحابة:

١/ زيد بن أرقم.

٢/ سعد بن أبي وقاص.

٣/ بريدة بن الحصيب.

٤/ أبو أيوب الأنصاري.

٥/ البراء بن عازب.

٦/ عبد الله بن عباس.

٧/ أنس بن مالك.

٨/ أبو سعيد الخدري.

٩/ أبو هريرة.

١٠/ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام [٨].

فأقام الحجة التاريخية على حصول الواقعة رغم أن الألباني يعزو ما موجود لإثبات هذه الواقعة من أن الصحابة كلهم شهدوا لحصول حادثة الغدير إلا ثلاثة فأصابتهم دعوته وليس أنس فقط.

يقول الألباني: تلك رواية إبن أحمد بن حنبل (عبد الله جعلها في مسند أبيه).

ثم تم تناقل الرواية عن أئمة آل البيت عليهم السلام وأصحابهم حتى لم يعد في الإمكان حذف الخبر نهائياً والطمس التام لذكر الواقعة في كتب التاريخ فقد قيّض الله له رجلاً اسمه محمد بن جرير بن يزيد المولود في (آمل/ طبرستان) (٣١٠هـ) المفسر والمحدث والفقيه الذي كتب مجلدين كبيرين في إثبات واقعة الغدير[٩] زيادة على نيف وأربعين من علماء أهل السنة ذكروا الحديث ورووه بتمامه عند ذلك لجأ أصحاب الهيمنات إلى تأويل النص، أو تركيبه على نصوص أخرى تصرفه بقرينة السياق (المركب) عن مراده الحقيقي باستخدام المعنى المشترك للفظه (مولى)[١٠].

ولم يقف اثبات الواقعة على القرآن الكريم وتفاسيره، وكتب الحديث النبوي والسيرة والتاريخ بل لقد أسهم الشعر العربي هو الآخر، بتوثيق هذا النص وسرد ما حصل في غدير خم، الى جانب الكثير من المفسرين عندما تعمقوا في تفسير آية إكمال الدين، او آية التبليغ لاسيما في الكشف عن سبب نزول الآيتين إلى جانب إسهام شراح الحديث النبوي في عرض ذلك الموضوع رغم محاولات الخلط المتعمد في التشوهات المعرفية ازاء الحديث والواقعة وتداعياتها.

وكنموذج: نشير هنا إلى محاولات ابن حجر في عرض المتن عرضا مقصوداً به إضاعة الغرض من التجمع الكبير والبلاغ المهم[١١].

محاولات المعاصرين:

أما في عصورنا الحديثة فقد مر اهتمام الباحثين المعاصرين بهذه القضية بمرحلتين .

المرحلة الأولى: مرحلة جمع البيانات، وأرشفة المعلومات وحصر مصادر الدراسة وكنموذج: لهذا الجمع كتاب العلّامة الأميني ((الغدير)) لكن بقيت بعد هذه المهمة مسألة الالتفات إلى بعد منهجي تحليلي يتناسب مع أهمية موضوع الغدير وخطورته التي تقترب في أهميتها من ((البعثة النبوية)) أو لأنه الحدث الذي سيترك آثاره في الحركة التاريخية التي غيرت الحياة في العالم والإنسان والتاريخ تغييراً جوهريا شموليا على الأقل من وضع فقدان المشروعية إلى تأسيس المشروعية السياسية للحكم الصالح.

أقول: ضمن هذا البعد المنهجي يقف المرء باحثا عن جواب لسؤال مهم هو ((لماذا وقف مثقفو السلطة في العصور السالفة صفا ضد بيعة الغدير؟)) ومارسوا كل تلك الوسائل لتشويه المراد، رغم ما نلحظه من الثغرات المنهجية والمعرفية لمحاولات الطمس/والتزييف والتأويل الصارف للنص عن مراده الجوهري، لأنه من الوضوح بمكان بحيث يمتنع على الضبابية، ولأنه معزز بالمئات من الأدلة الساندة.

للإجابة على مثل هذه الإشكاليات المعقدة في تاريخ ثقافة الأمة لابد من إيجاد توليفه تتداخل فيها عقلانية التعامل المعاصر مع الموروث التاريخي على ضوء قواعد منهجية تسهم في فهم التاريخ المدون، وتحليل التشوهات المقصودة.

تحليل البواعث:

لقد أنقذ ديكارت تراث أوربا وهو يحطم ما بقي التراكم غير العلمي في كتابة (مقال في المنهج)[١٢] ذلك لان قواعد المنهج العلمي أضحت من الأدوات النشطة التي تستخدم في نقد التدوين الثقافي الموجه بأدوات السلطة للتراث والمعرفة التاريخية وتفسير النص، لأن التراث المدون يسهم في تأسيس البديهيات والضروريات الموهومة، ولأن ذلك (التراث الرسمي المدون) قد شكل العقل العربي المعاصر تشكيلا مشوها واسطورياً وعبثياً ولا منطقياً فصار أمر نقده من ضرورات النهضة المعاصرة وشرطا من شروط الانطلاق لان الكشف عن آثار الدوافع القصدية المخططة والمنظمة الملبية للأهداف السياسية آنذاك، يعد ضرورة معرفيه لإعادة بناء العقل الإسلامي المعاصر بناء علميا متوازنا لا تتحول جهود الطمس والتزييف، إلى أسس ومباني نظرية وإيديولوجية نجدها حاليا كأنها ((ثوابت العقل السلفي المعاصر)) ومبانيه وأسسه ومستنداته مع لفت الأنظار لما يترتب عليها من سلوك سياسي واجتماعي وسلوك ديني.

لقد منعت هذه (الأيدلوجية السلفية) بعض محاولات الحداثة المعاصرة أن تنقد مجمل تراث السلطة التاريخية بحجة أن ذلك يشكل إساءة بالغة للتراث وان نقدا موضحا وكاشفاً سيوضح نقاط الضعف والمناطق الرخوة في مكونات العقل الإسلامي المعاصر لذلك، ولم تسمح له أن يكشف محاولات التشويه والتزييف، بل الذي حصل هو ان هذا المنع قد أدى إلى تكثيف العوائق أمام الكشف عن الحقائق باستخدام التكفير للفاقدين والتفسيق واتهام الباحثين الحقيقيين بالإبتداع.

لذلك أجد من الضروري حالياً أن نسعى إلى:

١/ بناء عقل فلسفي نقدي متحرر من سلطة المهيمنات السياسية التاريخية وما ترتب عليها كنظرية أفضلية القرون الأولى[١٣]، ونظريه عدالة الجيل الأول، والثاني، وتخليص العقل الإسلامي من إشكاليات اللامعقول التراثي، والنماذج الجاهزة التي نجدها في كتب الفرق والعقائد والكلام والمناظرات والتاريخ..

٢/ أن ندعو: إلى التفكير بمشروع فلسفي هادف يسعى للتضامن من اجل الحقيقة التاريخية وأن نعمل ما يزيل عنها كل ما علق بها لإعادة إنتاج تراث ويستجيب للكثير من سؤالات المعاصرة الموجهة إلى منظومات تراث السلف والسلفية، ويسعى للكشف عن المواضع التي لم يترك المنهج السلفي للمفكرين التنويريين من أن يقدموا للأجيال أطروحة معاصرة مقنعة عابرة للأزمان.

إن هذا المشروع يشتمل بالضرورة على منظور نقدي لا يتعامل بعفوية وتلقائية مع النصوص التي دونت في عصر المهيمنات، لان تلك النصوص لم توضع بريئة، إنما كان لها مقدمة سياسية صاغت عقلا سوسيولوجيا يبرر حالياً اندفاعات التكفير والإقصاء العقائدي والتطهير المذهبي والديني، ولا تزال هذه الاندفاعات المتطرفة نابعة من هذا الغياب المنهجي ومن ضعف التواصل مع قواعد نقد النص.

٣/ إن ابقاء الوضع غير البرهاني لا يزال مطلوباً من الذين يتهاونون حالياً في سؤال المنهج ولا تزال مقارباتهم في النظريات المنهجية ضعيفة ضعفاً بما لم تعد قادرة على كشف القراءة التسطيحية التي قدمتها السلطات التاريخية في العالم الإسلامي للأحداث بدءاً من البعثة المحمدية إلى بيعة الغدير وما بعدها، بل لم تكن قادرة أصلا على البحث عن دوافع تلك القراءات والكشف عن مراكز القوى القبلية التي قدمت متطلباتها الجاهلية والقبائلية والعرفية

على متطلب العقيدة الجديدة والدين الجديد والوضع التغييري الجديد ((الإسلام المحمدي والتجربة العلوية)).

ولعل من توائم هذه الإشكالية التساؤل عن الدوافع الحقيقية لحروب الردة، و أسباب الثورة على عثمان وعوامل الاندفاع العفوي من الناس في اختيار الإمام علي عليه السلام للخلافة بوصفه منقذا للتجربة السياسية للخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما بعد تصدع التجربة وانكساراتها المتعددة. إن هذه النزعة والمنهجية تكشف عن إرهاصات الدوافع والظروف التي أدت إلى السيطرة الأموية على الانجاز المحمدي العظيم لقرن من الزمان ان خطورة التعامل مع التراث المدون بكل تشوهاته ينطلق من ثقافة السلطة (الأموية والعباسية) التي أصبحت فيما بعد مرجعيه تراثيه مركزيه (ثيولوجية)، صارت على تعاقب الاعصار والأجيال معياراً من معايير الصحة والبطلان للأفكار والنظريات والعقائد، رغم أن تلك الثقافة لم تقم على أسس علميه برهانيه إنما سوقت بآليات ((سياسية ثيولوجية))، لذلك أضحى إبراز تهافت هذه المرجعية وإنهاء مركزيتهما ضرورة ماسه، وإلا فأن قضايا الحريات، وحوار الثقافات، وحقوق الإنسان والمواطنة، ومشروعية الاختلاف بل عموم نظريات المشروعية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، وحرية إنتاج المعرفة، وحق الإنسان في التعرف على الأشياء والأفكار كل هذه القضايا في ظل إمضاء هذه المرجعية التراثية تتعرض إلى الرفض اللامنهجي من أهل الإفتاء الذين يؤسسون لرأي عام (ديني) يقوم على التعصب ويقف ضد التحديث مما يعزل الفضاء الحضاري الإسلامي عن الفضاء الحضاري للأمم والشعوب في العالم فضلا عما يؤسسه من إمضاء للتطرف والإقصاء ومشروعية لإراقة الدماء وللاصولية المتعصبة، والوقوف ضد الحداثة مطلقا، والعجز عن حل إشكالية المعنى، والانفتاح غير المنضبط على التبرير.

و يوفر هذا الإمضاء للمرجعية السلفية الاستهلاك الإيديولوجي للتراث والعيش عليه واستمداد القداسة منه وخطورته أنه يقدم أفضل الخدمات ((للاستشراق الغربي)) المشوه للفكر الإسلامي التنويري، كالربط الاستشراقي المقصود بين الإرهاب والإسلام، أو من خلال الدراسات الماضوية التاريخانية في بلاد الإسلام للفقه والفكر الإسلامي، بحيث تبدو الرؤية الإسلامية رؤية عاجزة عن استيعاب التطور المدني وحاجات المستقبل الإنساني، لكي يجر الإنسان المسلم إلى واحد من النمطين اما إلى الرؤية السلفية المتعصبة بعد أن تأسست منظومة (السلفية الثقافية) أو إلى معطيات الاستشراق الغربي القصدي كمصدرين للعقل الإسلامي المشوه الذي يراد له أن يبتعد عن الاكتشاف الحقيقي للإسلام العلوي.

إن التشكيك بالمركزية التراثية يقتضي منا بناء رؤية فكريه تنويرية تصحيحيه بمعايير إسلامية، وإلغاء اكراهات الفكر السلفي للحاضر والانتقال من التاريخ الراوي إلى التاريخ الإشكالي التحليلي النقدي الذي تتضح فيه دائرة ما يمكن التفكير فيه وما لا يمكن التفكير فيه، وتتضح فيه أنماط المعرفة الأسطورية/ التي تتضاد مع المعرفة العقلانية، فنتدب باحثينا للتميز بين المعقول واللامعقول بما يحافظ على سلطة العقل ونقدية المنهج كما علمتنا التجربة المعرفية للاجتهاد الشيعي على طول تاريخه المجيد.

أخيرا أود الإشارة إلى: أن مراجعة التراث ونقد المدون التراثي لا يعني إسقاطه والقطيعة معه، بقدر ما يعني تحريره من هيمنه ما فرض عليه من سلطات تلك العصور من مهيمنات، وأسطوريات، وقياسات خرافية، وتسويقات غير علميه للأفكار ولعل (واقعه الغدير) أنموذج واضح لوقائع عدة كلها تحتاج إلى إعادة دراسة وتحليل وحفريات جديدة منها هدنة الإمام الحسن، وأسطورة عبد الله بن سبا وغض الأبصار عن (كبرى التصفيات الفكرية والجسدية في العصر الأموي) ومنع تدوين السنة، وأسرار الحركة التصحيحية لعمر بن عبد العزيز.والاستغلال المنظم لمظلومية (أهل البيت ع) من العباسيين وعشرات بل مئات القضايا التي حفل بها التاريخ الفكري للإسلام (السياسي).

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقابل تلك الصناعة الرسمية للإسلام التاريخي، هو الإسلام العقائدي الذي جسدته ((المرويات الصحيحة)) عن أئمة الهدى عليهم السلام التي يمكننا أن نصوغ من جمعها جمعا علميا منظما نظريات في الحضارة، والرؤية الإنسانية، ومشروعية الاختلاف وضرورة الاجتهاد وحرية التفكير، وإلزامية التنمية والتقدم والحث على الابتكار لصالح الإنسان، والحق في المعرفة والاعتقاد بعد إقامة الدليل، وقبح الظلم السياسي والاجتماعي، ونصوغ نظرية إنسانية في توزيع الدخل والثروة، ونظرية في مسالك المعرفة

إن نقد ((التراث التاريخي)) يستلزم إعادة النظر بالمنهج كما يستلزم الجمع المنظم للشذرات والنواتج المروية عن الأئمة الطاهرين (عليهم السلام) التي تطرح رؤية بديله لذلك الفكر السلطوي وهذا يتطلب رسم الخطوات الأساسية: للإفادة المنهجية من إعادة رصف كتاب الوسائل للحر العاملي والكتب الأربعة، وبحار الأنوار رصفاً يؤسس لنظريات عامه للإنسان المعاصر، لكي تكون أطروحة الإسلام التنويري: هي الأطروحة العالمية المعاصرة التي تدخل واثقة في حوار الحضارات على مستوى الرؤية الكونية والمنظومة التشريعية وهرم القيم النبيلة.

ولأجل هذا: نستثمر يوم الغدير العظيم التي تجلت عظمته في السماء قبل أن تظهر في الأرض أن يكون الأكاديميون الإسلاميون، والعلماء والمحققون على وعي بالمهمة التي يجب أن تصوغها أقلامهم في عالمنا المعاصر...

كلنا أمل في أن تجد هذه الدعوة قبولا عاما عند المحققين.

الهوامش:

(١) مصطلح التموضع (ظهور تأثيرات ظرف سياسي واقتصادي على فكرة ما).

(٢) ظ: مقدمة فتح الباري: ابن حجر: ص١٢.

(٣) المنكرون لخبر الغدير (ظ: صحيح مسلم ح رقم ٢٤٠٨)، سيرة أمير المؤمنين، علي محمد الصلابي.

(٤) ابن جرير الطبري: ظ: المسترشد محمد بن جرير الطبري من علماء الإمامية في المائة الرابعة، ظ: معجم رجال الحديث للسيد الخوئي ١٥/١٦٤.

(٥) سورة المائدة / ٣٦.

(٦) سورة المائدة / ٣.

(٧) ظ: مسند أحمد ٢/١١٢، وعشرة مواضع أخرى:

سنن النسائي ٥/٤٥

ومستدرك النيسابوري ١٠/٣٧٨

وسبع مواضع أخرى:

وسنن الترمذي ٥/٦٣٣

وابن ماجه ١/١٤٢

ومئات المصنفات الحديثية غير الشيعية.

(٨) الألباني: ظ: التشوهات في كتابة السلسلة الضعيفة، الحديث ٤٩٦١.

(٩) محمد بن جرير الطبري الشيعي.

(١٠) للمزيد من التفاصيل ظ: لسان العرب، ج١٥/٤٠٥ لفظ (ولى).

(١١) ظ: فتح الباري ج١١/ص٥.

(١٢) رينيه ديكارت: مقال في المنهج، ظ: مقدمة المقال.

(١٣) ظ: مسند ابن راهوية ١/٨، ٥٩.